مجلس الوزراء يقف أمام تراجع العملة الوطنية وانعكاساتها الكارثية على الأوضاع المعيشية

صنعاء / سبأ

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري الذي عقد أمس بصنعاء برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور، أمام التراجع المتسارع الذي تشهده العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وانعكاساته المباشرة على الجانب الاقتصادي ومعيشة المواطنين وتأجيجه الكبير للمأساة الإنسانية التي يمر بها الشعب اليمني بفعل العدوان والحصار.

حيث اطلع المجلس على تقرير نائب رئيس الوزراء وزير المالية عن نتائج اجتماعات اللجنة الاقتصادية ولجنة المدفوعات والنقد الأجنبي والبيان الصادر عن الأخير بشأن الزيادات الناشئة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني والأسباب المفتعلة من قبل العدوان السعودي ومرتزقته التي تندرج ضمن حربهم الاقتصادية المعلنة على الشعب اليمني ، والتدخلات اللازمة لوقف تدهور الريال.

وأشار التقرير إلى أن الطبعات الجديدة من العملة الوطنية والتي قدرت بثمانمائة مليار ريال، التي قام بطباعتها مرتزقة العدوان دونما أي غطاء من العملة الصعبة أو الذهب، تقف بصورة مباشرة وراء التدهور والتضخم الكبير الذي تشهده العملة الوطنية، علاوة على الدور السلبي والخطير الذي تقوم به مجموعة من محلات الصرافة التي تم تفريخها من قبل مرتزقة العدوان في المناطق المحتلة والتي تعمل على المضاربة في العملة وسحبها من السوق المحلية بشكل ممنهج.

وأوضح التقرير في ذات الوقت أن عدم ترشيد فاتورة الواردات والتأخر في إعداد قائمة السلع المستوردة الأساسية والضرورية التي ينبغي الالتزام بها في الظرف الاستثنائي الراهن الذي يمر به الوطن يعتبر من العوامل التي تؤدي إلى زيادة الضغط على طلب العملات الأجنبية وبالتالي زيادة قيمتها مقابل الريال.

واستنكر المجلس على ضوء مناقشته للتقرير ، لجوء العدوان ومرتزقته إلى التلاعب بالعملة الوطنية واستخدامها ورقة لتحقيق ما لم ولن يستطيعوا تحقيقه عبر عدوانهم وتصعيدهم المستمر عسكريا وأمنيا واعلاميا .. مطالبا الأمم المتحدة القيام بواجباتها في مواجهة عبث المعتدين بقوت وحياة المواطن اليمني الذي يحدث على مرأى ومسمع الجميع وبتواطؤ دولي.

وأشار التقرير إلى مبيعات النفط والغاز في مارب وحضرموت الخاضعتين للاحتلال التي تزيد عن 120 مليون دولار شهريا وتذهب إلى أحد البنوك التجارية بمدينة جدة السعودية.

وبين أن هذه المبالغ المتراكمة من نفط وغاز اليمن في البنك السعودي كان الأحرى تسخيرها لصرف مرتبات موظفي الدولة في عموم اليمن وبالتالي إنها الذريعة التي عمد المرتزقة لتسويقها لطباعة العملة الوطنية على المكشوف وبشكل غير قانوني.

وصدق المجلس على مشروع القرار المرفوع من اللجنة الاقتصادية بشأن وقف التعامل مع كل الفائت الورقية المتغير شكلها وحجمها المطبوعة من قبل المرتزقة، واعتبارها باطلة وغير شرعية وتجريم كل من يتعامل بها باعتبارها من الأدوات المباشرة التي أعتمدها المعتدون عبر مرتزقتهم لإحداث التضخم الكبير وغير المسبوق لقيمة العملة الوطنية وتراجعها على ذلك النحو الخطير الذي ألقى بظلاله القاتمة على أسعار مختلف السلع الأساسية والاستهلاكية وارتفاعها بشكل جنوني في جميع الأسواق المحلية.

ووجه المجلس بإحالة المشروع إلى مجلس النواب للمناقشة والمصادقة عليه.

كما وجه المجلس بوقف جميع محلات الصرافة التي ثبت مشاركتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مؤامرة العدوان لضرب العملة الوطنية عبر تعمدها المضاربة ببيع العملات الأجنبية بالمخالفة لاقتصاد السوق والسياسة النقدية للبنك المركزي اليمني، وكذلك تلك التي تعمل حتى الآن بدون تصاريح.

وحث الغرف التجارية والبنوك والشركات التجارية على التعامل التام مع لجنة المدفوعات والنقد الأجنبي .

وحمل المجلس العدوان السعودي الاماراتي والرئيس المنتهية ولايته وحكومته كامل المسؤولية عن التراجع الكبير الذي شهدته العملة الوطنية، بطبعهم أكثر من ترليون ونصف تريليون ريال على المكشوف منذ نقل وظائف البنك المركزي إلى عدن.

وأكد أن نقل وظائف البنك إلى محافظة عدن بدعم من الأمم المتحدة والمؤسسات النقدية الدولية من الأسباب الرئيسة التي تقف خلف التدهور المستمر للعملة الوطنية وتوقف صرف مرتبات أغلبية موظفي الجهاز الإداري للدولة.

ووجه المجلس اللجنة الاقتصادية ولجنة المدفوعات والنقد الأجنبي مواصلة اجتماعاتها وبحثها للوسائل المتاحة التي يمكن من خلالها الحد من الآثار الكارثية التي تسبب بها تراجع قيمة العملة الوطنية على معيشة المواطنين، مع العمل على تحديد المعالجات الطارئة لكبح ارتفاع العملات الأجنبية في السوق المحلية وتحقيق الاستقرار النسبي في هذا الجانب .. مثمنا الجهود التي تقوم بها اللجنتان في مواجهة التدهور الاقتصادي والبحث المسؤول عن المعالجات الكفيلة بالحد منه وآثاره على المجتمع .

واستمع المجلس في اجتماعه أمس إلى إيضاح من رئيس الوزراء عن أبرز المحددات التي سيحملها الوفد الوطني المشارك في مشاورات جنيف المقرر التئامها الخميس المقبل، والذي روعي في تشكيله البعد الوطني والسياسي وباتفاق مسؤول بين القوى الوطنية المناهضة للعدوان وفي المقدمة مكوني أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام.

وأعرب المجلس عن أمله في أن تسود الروح الايجابية المشاورات المقبلة وأن تفضي إلى نتائج وإجراءات بناء الثقة المطلوبة للتمهيد للعملية السلمية الشاملة والكاملة.

وجدد المجلس تأكيده على أن الشعب اليمني وقواه السياسية المناهضة للعدوان والحصار مع السلام وليس مع الاستسلام ومع البناء وليس الهدم .. مشيرا إلى أن الوفد الوطني سيشارك في هذه المشاورات انطلاقا من وحي المسؤولية التاريخية الوطنية والحرص على الخروج بنتائج إيجابية وتطمينه للشعب اليمني أن البلاد في طريقها إلى تحقيق السلام وإنهاء العدوان ورفع الحصار.

كما أكد أن تصعيد العدوان العسكري والاقتصادي لا يمكنه بأي حال من الأحوال النيل من عزيمة الشعب اليمني والروح المعنوية العالية لمقاتليه الأشداء الذين يخوضون الملاحم بإيمان مطلق بقضيتهم الوطنية وعدالتها.

ووافق المجلس في اجتماعه أمس على المشروع المقدم من قبل وزير النفط والمعادن بشأن إنشاء الشركة اليمنية للتعدين، وكلف كل من وزراء النفط والمعادن والدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى والشؤون القانونية العمل على متابعة استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإنشاء الشركة.

ويأتي إنشاء الشركة لإفساح المجال أمام عملية التنقيب عن المعادن الفلزية واللافلزية التي تزخر به مناطق اليمن وجبالها وفي مقدمتها الذهب والفضة والزنك والألمنيوم والحديد وغيرها وفق أسس استثمارية وقانونية شفافة تساعد على استخراجها في هذا القطاع الاقتصادي الواعد بالخير الكبير للوطن وأبنائه.

واستمع المجلس إلى تقرير نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع عن الأوضاع في جبهات مواجهة العدوان السعودي الإماراتي ومرتزقته الداخلية وفيما وراء الحدود، و النجاح الكبير للطائرات المسيرة التي تمكنت من استهداف مواقع استراتيجية في عمق دولتي العدوان السعودية والإمارات.

واستعرض التقرير الانتصارات المتواصلة والنوعية التي يحرزها أبطال الجيش والامن واللجان الشعبية والمتطوعون من أبناء القبائل في عموم الجبهات ومواجهة التصعيد العسكري للمعتدين والغزاة ومرتزقتهم بكل قوة وحزم ودحرهم من عدد من المواقع الاستراتيجية .. منوها بالمعنويات الكبيرة لفرسان اليمن الذين يذودون عن حياض وطنهم وسلامة وعزة شعبهم للسنة الرابعة على التوالي واستعدادهم العالي الذهاب بعيدا في معركة الوطن المصيرية حتى النصر

وأشاد المجلس بمستوى التطور المتنامي الذي تشهده القدرات الدفاعية للمؤسسة الوطن الدفاعية وسلاح الجو المسير .. مثمنا عالياً البطولات الأسطورية لفرسان الجيش والأمن واللجان الشعبية والمتطوعين وهم يواجهون المعتدين البغاة وأذنابهم بإمكانيات بسيطة وبمعنويات تكاد تلامس عنان السماء.

ولفت إلى التلاحم الوطني الرسمي والشعبي في مواجهة العدوان ودعم جبهات الشرف والكرامة والذي يزداد قوة وعنفوانا سنة إثر أخرى .. مؤكداً أن حكومة الانقاذ ستظل على عهدها في دعم وإسناد الأبطال في الجبهات وتوفير المتطلبات التي تعزز من ثباتهم وصمودهم والسير بخطى واثقة صوب النصر الكامل والناجز.

لجنة الحشد والتنظيم تعقد اليوم مؤتمرا صحفيا أمام مقر الأمم المتحدة في صنعاء

صنعاء / سبأ

تنظم لجنة الحشد والتنظيم اليوم الأربعاء مؤتمرا صحفيا على هامش الوقفات الاحتجاجية التي تنظمها اللجنة ضد ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتدهور سعر الريال أمام مكتب الأمم المتحدة بصنعاء.

ودعت اللجنة في بيان وسائل الإعلام المحلية والخارجية لتغطية المؤتمر الصحفي الذي ستسلط فيه الضوء على آخر المستجدات بشأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ودور العدوان ومرتزقته في المضاربة بسعر الصرف من أجل تجويع الشعب اليمني.

وقفات احتجاجية ضد تدهور العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بصنعاء

صنعاء/ سبأ

نظمت لجنة الحشد والتنظيم ومديرية معين بالعاصمة صنعاء، أمس، الوقفة الاحتجاجية الثالثة ضد تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وفي الوقفة، جدد عضو مجلس الشورى الشيخ صادق أبو شوارب على ضرورة أن يقف جميع المواطنين بمختلف مشاربهم السياسية واتجاهاتهم الفكرية مع رغيف الخبز رافضين عبث حكومة المرتزقة بالعملة الوطنية وإصرارهم على طبع المليارات من الريالات دون غطاء الأمر الذي تسبب بارتفاع سعر الصرف وانهيار الريال اليمني إلى مستويات غير مسبوقة.

ودعا كافة مديريات أمانة العاصمة إلى التفاعل مع حملة الوقفات الاحتجاجية أمام الأمم المتحدة ومواصلة الوقفات الاحتجاجية كل يوم رفضاً لكل من تسول له نفسه تجويع الشعب اليمني الذي لن يركع إلا لله وسوف يواجه قوى الاستكبار والغطرسة العالمية بمختلف مسمياتها.

وأكد البيان الصادر عن الوقفة الاحتجاجية أن 75% من الشعب اليمني غير قادر على شراء الغذاء الكافي منذ بداية العدوان ويعيشون على المساعدات الإنسانية.

مبينا أن إغراق العملة سوف يؤدي إلى حدوث كارثة إنسانية لا يمكن تلافيها وخاصة في أوساط الفئات الاجتماعية الفقيرة والضعيفة والنازحين والأطفال والنساء.

وأشار إلى أن استخدام قوى العدوان والاحتلال السعودي الإماراتي للورقة الاقتصادية لتركيع الشعب اليمني بعد أن فشل عسكريا يعد جريمة ضد الإنسانية.

ودعا أبو شوارب الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى اليمن مارتن غريفتث والمنسق المقيم للشؤون الإنسانية في اليمن ليز غراندي إلى العمل على وقف العدوان والحرب الاقتصادية على الشعب اليمني بشكل فوري وعاجل لتلافي مجاعة محققة وخاصة في أوساط الفئات الاجتماعية الفقيرة والضعيفة.

وطالب البيان بإعادة البنك المركزي إلى صنعاء وصرف مرتبات الموظفين كون الأمم المتحدة هي الضامنة على ذلك، وتجريم وإدانة الحصار الاقتصادي والتجويع الممنهج واستخدام الغذاء والدواء كوسيلة وسلاح في المعركة وتجويع الشعب اليمني بشكل جماعي من قبل تحالف العدوان السعودي الإماراتي على اليمن.

في ندوة فكرية بجامعة صنعاء حول مضامين تقرير الخبراء الدوليين بشأن جرائم العدوان

نائب رئيس مجلس النواب : التقرير يكشف جزءاً من جرائم العدوان بحق الشعب اليمني

الانتهاكات ترقى إلى جرائم الحرب والبرلمان سيضع في أولوياته كشفها أمام الرأي العام العالمي

الشامي : التقرير رغم إيجابياته أغفل كثيراً من الجرائم وتأخر كثيراً في الصدور

صنعاء /سبأ

نظمت دائرة التعليم الجامعي بالمكتب التنفيذي لأنصار الله بصنعاء أمس ندوة فكرية بعنوان" قراءة نقدية في مضامين تقرير الخبراء الدوليين التابعين لمجلس حقوق الإنسان ".

وفي الندوة التي شارك فيها نخبة من رجال الفكر والسياسة والقانون والأكاديميين والناشطين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، أكد نائب رئيس مجلس النواب عبد السلام هشول زابية، أهمية انعقاد هذه الندوة قبيل انعقاد اجتماعات مجلس حقوق الإنسان لمناقشة تقرير الخبراء الدوليين الذي يكشف جزءاً من جرائم العدوان بحق الشعب اليمني وانتهاكاته لحقوق الإنسان.

وأشار إلى أن مجلس النواب أدان الجرائم الوحشية التي ارتكبها تحالف العدوان بحق الشعب اليمني ووجه رسائل ومخاطبات لجميع المنظمات الدولية والبرلمانات في مختلف دول العالم مشفوعة بوثائق وأدلة تثبت تورط تحالف العدوان في انتهاك حقوق الإنسان باليمن وارتكاب جرائم وحشية بحق المدنيين ترقى إلى جرائم الحرب التي يحاكم القانون الدولي مرتكبيها .

وأوضح هشول أن من أولويات البرلمان متابعة الوضع العام في الوطن وكشف جرائم العدوان للرأي العام العالمي ومطالبة المبعوث الأممي وسفراء الاتحاد الأوروبي أن يكون لهم دور فاعل تجاه العدوان السافر الذي تجاوزت أفعاله وانتهاكاته كافة المواثيق والقوانين الدولية.

وأكد أن تقرير الخبراء الدوليين الذي أدان العدوان لم تمثل فيه سوى 5 بالمائة من حجم الجرائم والانتهاكات التي تعرض لها الشعب اليمني على مدى ما يقارب أربع سنوات.. لافتا إلى أن نحو 96 بالمائة من قصف طيران العدوان استهدف منشآت مدنية ونساء وأطفال وأسواق وحفلات وغيرها من الأماكن والمنشآت المدنية.

فيما أشار رئيس دائرة التعليم الجامعي لدى أنصار الله الدكتور عبدالله محمد الشامي، أن الندوة تهدف إلى تقديم خلفية قانونية حول فريق الخبراء وآلية عمله بالمقارنة مع الآليات الأخرى، ورصد الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها دول العدوان بحسب التقرير وأفضل الوسائل لمتابعة الجناة قانونيا إضافة إلى جرائم وانتهاكات العدوان التي أغفلها التقرير والرؤية الوطنية للتعامل مع التقرير ككل.

وأوضح أن التقرير رغم إيجابياته تأخر كثيراً خاصة ونحن على عتبات نهاية العام الرابع من العدوان، وبني التقرير على معلومات مغلوطة بالنسبة للانتهاكات في محافظة تعز كون الفريق لم يستطع زيارة المدينة آنذاك واعتمد على معلومات من طرف واحد .

وتطرق الشامي إلى دعوة رئيس اللجنة الثورية العليا في نوفمبر 2017م لسفير النوايا الحسنة والمنظمات المهتمة بحقوق الأطفال لزيارة اليمن والاطلاع على النتائج الكارثية جراء العدوان.

وبين أنه كان هناك دعوات متكررة خصوصاً في 31 مارس 2018م لإجراء عملية تبادل شاملة وكاملة للأسرى لاتستثني أحداً إضافة إلى تقديم خارطة طريق للوصول الإنساني للمحتجزين في ظل الصراع لرئيس لجنة الصليب الأحمر.. لافتا إلى أنه تم تسليم رئيس لجنة الصليب ملفاً خاصاً بالجرائم التي ارتكبها مرتزقة العدوان بحق الأسرى من إعدامات، وملفاً خاصاً بالانتهاكات داخل السجون السعودية والإماراتية في الداخل والخارج، وملفاً خاصاً بالأسرى المحررين.

وأوضح الشامي أن التقرير أشار إلى بعض المجازر التي ارتكبها تحالف العدوان وأهمل الإشارة إلى أكثر من خمسين مجزرة ارتكبها في اليمن إضافة إلى إغفال ذكر بعض التقارير الرسمية والتي صدرت من منظمات دولية عاملة في اليمن.

وفي الندوة التي أدارها الدكتور أحمد العماد، بحضور مستشار الرئاسة الدكتور عبد العزيز الترب، ورئيس مجلس التلاحم القبلي الشيخ ضيف الله رسام، وعدد من وكلاء الوزارات، ورؤساء الجامعات الحكومية والأهلية والأكاديميين، قدمت عدد من أوراق العمل حول مضامين تقرير الخبراء الدوليين التابعين لمجلس حقوق الإنسان .

حيث استعرض السفير وحيد الشامي ورقة عمل تناولت الخلفية القانونية حول فريق الخبراء الدوليين المعني بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، وآلية تشكيل الفريق وولايته وردود الفعل وآلية عمله بالمقارنة مع الآليات الأخرى لحماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

وتناولت الورقة منهجية عمل فريق الخبراء والزيارات التي قام بها واستناده إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين والقانون الجنائي الدولي.

وأكدت أن العديد من المنظمات الحقوقية الوطنية والإقليمية والدولية رحبت بالتقرير الصادر ودعت إلى محاكمة المتورطين في جرائم الحرب وحظر توريد الأسلحة لدول التحالف، والعمل على البدء بتوثيق جرائم الحرب التي ارتكبتها دول تحالف العدوان في اليمن قانونياً وتحريكها في النيابات والمحاكم الوطنية تمهيداً لرفعها وتقديمها إلى محكمة الجنايات الدولية ومجلس حقوق الإنسان والمطالبة بمحاكمة مرتكبيها.

فيما قدم مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجامعة صنعاء الدكتور سامي السياغي ورقة عمل حول الرؤية المقترحة لأولويات التعامل الوطني إزاء تقرير فريق الخبراء الحقوقي الأممي المعني باليمن.

وأشار إلى أن التقرير الأممي جرم قوى العدوان وحمل إدانات واسعة للجرائم المرتكبة بحق الشعب اليمني .. لافتا إلى أن الرد على التقرير بهذا الوقت مجرد نقل لمعركة قوى العدوان المندلعة مع التقرير إعلامياً وأخلاقيا إلى مدار مترهل من المواجهة.

واستعرض الباحث أولويات مقترحة لتعامل القوى الوطنية عامة مع ما تضمنه التقرير ومنها إمكانية صياغة وثيقة توجيهية وطنية مشتركة تتضمن بعض المحددات المفترض استيعابها عند التعامل مع هذا التقرير والتعامل معه باستمرار باعتباره صحيفة إدانة أممية لقوى العدوان.

وشدد على أهمية التركيز على حتمية جر قوى العدوان عاجلاً أم آجلاً إلى ساحات التقاضي الدولي ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب ومنتهكي حقوق الإنسان في اليمن، فضلاً عن أهمية تكثيف الخطاب السياسي القانوني الموجه إلى الخارج الرسمي وغير الرسمي، والمطالبة بتعزيز وتنويع وسائط نقل الرسالة الإعلامية ذات العلاقة إلى الخارج.

من جانبه استعرض وكيل وزارة الشؤون القانونية الدكتور علي محمد العمدي انتهاكات وجرائم تحالف العدوان وإمكانية رفع الدعاوي الجنائية.

وتطرق في ورقة العمل إلى الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها دول تحالف العدوان وشملها التقرير ومنها" الهجمات ضد المدنيين، والقيود المفروضة على المساعدات المدنية، والاعتقال التعسفي والاختفاء القهري، والتعذيب وسوء المعاملة، وانتهاكات حرية التعبير، إضافة إلى العنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم.

وأكد أن التقرير الأممي يعد مؤشراً ايجابياً في إلقاء الضوء على حجم الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت بحق الشعب اليمني شمالاً وجنوباً رغم إغفاله لكثير من المجازر الوحشية والانتهاكات طيلة ما يقارب أربع سنوات من العدوان .

وأشار الدكتور العمدي إلى أن جرائم تحالف العدوان تندرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وإمكانية تحريك الجمهورية اليمنية دعاوي جنائية أمام المحاكم الدولية الجنائية ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبية، والمبادرة في إعداد ملفات الدعاوى مشفوعة بالوثائق والأدلة والبراهين المؤكدة لتلك الانتهاكات لجرائم الحرب.

وطالب بسرعة تشكيل لجنة وطنية متخصصة لاستكمال ومتابعة توثيق جرائم العدوان بكافة أنواعها والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والتوثيق القانوني الدقيق لكافة جرائم العدوان مع كافة الأدلة ومحاضر إثبات الحالات من الجهات الرسمية ذات العلاقة.

وشدد على ضرورة الاستفادة من الوثائق والتقارير التي تملكها المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والمحلية ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان، ورفع دعاوى ضد مجرمي الحرب أمام المحاكم الوطنية والمحاكم الأوروبية لحقوق الإنسان أمام القضاء الأوروبي.

فيما تطرق الباحث حميد يحيى الرفيق في ورقته إلى جرائم وانتهاكات العدوان التي أغفلها تقرير فريق الخبراء الدوليين من خلال ملخص أولي تضمن إحصائية جرائم وانتهاكات دول تحالف العدوان بقيادة السعودية على اليمن في مختلف المجالات الإنسانية والصحية والغذائية والزراعية والاقتصادية والصناعية والاجتماعية والثروة السمكية والمياه والضحايا من المدنيين جراء العمليات العسكرية المباشرة، إضافة إلى الأضرار المباشرة وغير المباشرة في شتى مناحي الحياة التي أغفلها التقرير الأممي.

وأثريت الندوة بالنقاشات والمداخلات حول مضامين تقرير الخبراء الدوليين التابعين لمجلس حقوق الإنسان والمطالبة بتضمين كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها دول تحالف العدوان بحق الشعب اليمني أرضاً وإنسانا وحضارة .

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
نبيهة الحيدري

مدير التحرير
أحمد نعمان عبيد

نواب مدير التحرير
عباس السيد - إبراهيم الحكيم
عبدالملك الشرعبي

سكرتيرو التحرير
علي الشرجي - معين النجري
منصور شايع - وديع العبسي

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 330114 - 321532/3
321528 - 322281/2 فاكس : 332505

الإعلانات : 321526 -274038 فاكس : 274035 | المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388